



”ملف: ندوة ”تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة

الدوحة - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

أسعار النفط إلى أين، وما الذي يمكن عمله؟

حسن يوسف علي

ملف ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة":

أسعار النفط إلى أين، وما الذي يمكن عمله؟ - حسن يوسف علي

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

org.dohainstitute.www

- 1 مقدمة
- 1 تحليل العرض والطلب: تحول الولايات المتحدة من أكبر مستورد للنفط إلى أكبر منتج له
- القراءة الحالية لظروف سوق النفط بواسطة معاهد الأبحاث و وحدات التحليل والتنبؤ
- 3 العالمية (RGE)
- 4 الإنفاق الحكومي ولعنة البترول
- 4 بعض التقدم في معالجة تقلبات أسعار النفط في دول الخليج
- 4 السياسات المالية والنقدية الرشيدة هي الحل: تجربة النرويج نموذجًا
- 6 بعض الملاحظات السلبية على السياسات المالية الحالية
- 6 مواصفات السياسات المالية الرشيدة

أسعار النفط إلى أين، وما الذي يمكن عمله؟

حسن يوسف علي¹

مقدمة

تحاول هذه الورقة المبسطة المأخوذة عن عرضٍ تم تقديمه في ندوة انخفاض أسعار النفط وتداعياتها على دول الخليج التي نظمها المركز العربي للدراسات وأبحاث السياسات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 أن تلقي الضوء على عوامل الطلب والعرض المحددة والمحفزة لانخفاضات أسعار النفط المتتالية خلال العامين الماضيين.

وفى استقرارٍ سريعٍ لظروف أسواق النفط العالمية، تستشرف الورقة اتجاهات الأسعار المستقبلية في الأجل القصير مع شرح مبسط للعوامل المسببة لهذه التحركات. ثم تعرض أحدث الأدبيات في موضوع الآثار السلبية للنفط في ما يعرف بـ "لعنة البترول"، وتبين ارتباطها بالسياسات المالية الخاطئة إلى حد كبير في الدول المعتمدة على النفط بوصفه قطاعاً قائداً للتنمية. وبينما تعرض الورقة بعض النماذج للسياسات المالية الخاطئة، فإنها تنتهي بشرح مواصفات السياسات المالية والنقدية الرشيدة، والتي يمكن أن تقلل إلى حدٍ بعيدٍ الآثار السلبية، وتعظم الآثار الإيجابية لقطاع النفط في الدول النفطية.

تحليل العرض والطلب: تحول الولايات المتحدة من أكبر مستورد للنفط إلى أكبر منتج له

- تضاعف الإنتاج الأميركي خلال السنوات الست الماضية وتحولت الولايات المتحدة إلى أكبر منتج عالمي بدلاً من السعودية؛ ما أدى إلى انخفاض وارداتها وخاصة من دول الشرق الأوسط.

¹ أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية بمعهد الدوحة للدراسات العليا.

- وقد أدى ذلك إلى الحاجة إلى أسواق تصديرية جديدة. وأصبح النفط السعودي والنيجيري والجزائري الذي كان يباع في الولايات المتحدة يتنافس في الأسواق الآسيوية؛ مما أرغم الدول المنتجة على خفض الأسعار.
 - شهدنا في السنوات الأخيرة ارتفاعاً في إنتاج النفط الكندي والعراقي وتصديره. كما استمر الروس بالإنتاج خلافاً لكل مشاكلهم الاقتصادية.
- ويوضح الجدول التالي التغيير الذي ألمّ بموقع الدول الخليجية في إنتاج النفط عالمياً في عام 2014.

أكبر عشرة منتجين للنفط في العالم في عام 2014

الدولة	مليون برميل في اليوم
الولايات المتحدة	11644
السعودية	11505
روسيا	10838
كندا	4292
الصين	4246
الإمارات	3712
إيران	3614
العراق	3285
الكويت	3123
المكسيك	2784

Source: BP Statistical Review of World Energy June 2015," information presented in the 2015 BP statistical review World Energy, Accessed on December 6, 2015, at: <http://www.bp.com/statisticalreview>

- أما بالنسبة إلى بقية البلدان المستهلكة (المستوردة) للنفط، فتعاني اقتصادات أوروبا والدول النامية ببطءاً في النمو.
- كما تتميز سيارات اليوم بتوفيرها للطاقة، مما يعني هبوطاً أكثر في طلب الوقود.
- ويشير آخر تخفيض للعملة الصينية إلى أنّ اقتصاد أكبر مستورد للنفط قد يكون أكثر بطئاً من المتوقع.
- وبسبب كل ما ذكر حول جانبي الطلب والعرض، إضافةً إلى توقّع المزيد من الانخفاضات السعرية، فإنّ الهبوط في أسعار النفط يصبح تنبؤاً محققاً.

القراءة الحالية لظروف سوق النفط بواسطة معاهد الأبحاث ووحدات التحليل والتنبؤ العالمية (RGE)

- قد تنتعش أسعار النفط الخام لتُظهر صعوداً في المستقبل القريب (مع نهاية عام 2015)، ولكن هناك توقع بهبوطه مجدداً مع بداية عام 2016.
- وهناك توقع بارتفاع أسعار النفط مع اقتراب نهاية عام 2015، بالتزامن مع هبوطٍ في الإنتاج الأمريكي وصعودٍ موسمي في الطلب (بسبب الأحوال الجوية)، مع الاستمرار المرجح لارتفاع المخزونات خلال منتصف العام القادم، ومن ثمّ، توقع هبوطه في النصف الأول من عام 2016.
- مع وضوح تأثير انخفاض النفقات الرأسمالية، هناك توقع بصعودٍ في الأسعار في عام 2017، ولكن استجابة النفط الصخري الأمريكي قد تحدّ من المكاسب.
- إذ افترضنا نمواً مستمراً في الطلب على مستوى المؤسسات، وانحصار الإنتاج الإيراني بمستويات ما قبل العقوبات، واستقراراً عاماً للإنتاج السعودي، فسيكون هناك توقع لسوقٍ أكثر توازناً مع النصف الثاني من عام 2016. ومن ثمّ، هناك توقع بانخفاض في مخزونات النفط (قريبة نصف مليون برميل يوميّاً) في الربع الأخير من عام 2016.

- ومن ثمّ، وصول أسعار النفط إلى 60-65 دولارًا أميركيًا للبرميل مع نهاية عام 2016 و70 دولارًا أميركيًا للبرميل مع نهاية 2017.²

الإنفاق الحكومي ولعنة البترول

- المشكلة الأساسية في دول الخليج والتي تعتمد في المقام الأول على النفط أو الغاز كمصدر رئيس للدخل هي أنّ السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) في هذه الدول غير متوازنة. ومن ثمّ، فإنّ الإنفاق الحكومي يتأثر بسرعة كبيرة بتغيرات أسعار النفط.
- تثبت كل الأبحاث الحديثة في موضوع "لعنة البترول" أنّ تقلبات الإيرادات هي المعوق الأساسي للتنمية وليست تقلبات الأسعار؛ أي أنه يمكن للدول أن تتعايش مع مستوى منخفض نسبيًا لأسعار النفط ولكنه مستقر بالمقارنة بمستوى مرتفع نسبيًا وحاد التقلب.
- عندما تكون أسعار النفط مرتفعة (في أيام الرخاء)، يتم الإنفاق بشكل مبالغ فيه، وحين تنخفض الأسعار يقل الإنفاق، ولكن ليس بالنسبة نفسها وليس بطريقة مخططة.

بعض التقدم في معالجة تقلبات أسعار النفط في دول الخليج

- إنشاء صناديق سيادية.
- استعمال أسعار نفط محافظة (منخفضة) عند وضع الميزانيات.
- استعمال أساليب أكثر انفتاحًا (شفافية) نسبيًا عند وضع الميزانيات.

السياسات المالية والنقدية الرشيدة هي الحل: تجربة النرويج نموذجًا

² RGE (Roubini Global Economy), November 2, 2015, at:

<https://www.roubini.com/markets/commodities>

- يمكن حل موضوع التقلبات في الإيرادات عبر إنشاء مؤسسات (صناديق سيادية) تقوم بالادخار في أيام الرخاء والإنفاق في أيام الجفاف وعلى المشاريع المخطط لها بحيث يظل مستوى الأنفاق مستقرًا. ويوضح الجدول التالي أنّ الإمارات هي صاحبة أكبر الصناديق السيادية خليجيًا حاليًا، تليها السعودية والكويت وقطر.

أصول الصناديق السيادية في الخليج 2013

المرتبة عالمياً	الصندوق السيادي	الدولة	حجم (مليار دولار)	الأصول	تاريخ التأسيس
٢	جهاز أبوظبي للاستثمار	الإمارات	٧٧٣,٠	تأسس جهاز أبوظبي للاستثمار عام ١٩٧٦	
٣	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)	السعودية	٧٥٧,٢	أُنشئت في ١٩٥٢. وتُعرف أيضاً باسم ساما (SAMA)	
٦	الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	٤١٠,٠	تعود جذورها إلى هيئة الاستثمار الكويتية، التي تأسست في عام ١٩٥٣	
١١	هيئة قطر للاستثمار	قطر	١٧٠,٠	أسسه حكومة قطر في عام ٢٠٠٥	
١٣	مجلس أبوظبي للاستثمار	الإمارات- أبوظبي	٩٠,٠	تأسس عام ٢٠٠٧	
٢٠	مؤسسة دبي للاستثمار	الإمارات	٧٠,٠	تأسست مؤسسة دبي للاستثمارات عام ٢٠٠٦	

¹ تقرير معلومات النفط بالخليج، الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، شوهذ في ديسمبر 2015، انظر:

<http://bit.ly/1IMWEV8>

بعض الملاحظات السلبية على السياسات المالية الحالية

- يجري استخدام الصناديق السيادية وفائض الميزانية في المشاريع العامة العملاقة أحياناً من دون دراسات جدوى.
- يجري شراء شركات أو أسهم في شركات أجنبية من دون وجود الخبرة الوطنية.
- هناك اهتمام بالصورة والسمعة العالمية على حساب التنمية المحلية.

مواصفات السياسات المالية الرشيدة

يمكن تقليل الآثار السلبية لتقلبات الأسعار وتحفيز معدل مرتفع للنمو في دول الخليج إذا تم الأخذ بسياسات مالية رشيدة تقوم على:

- تحويل الموارد الطبيعية إلى: رأسمال مادي، رأسمال بشري، رأسمال مالي.
 - يجب أن يوجه تخفيض الإنفاق الحالي إلى بنود الميزانية غير المنتجة أو التي تحدث تشوهات في السوق وتقلل الكفاءة.
 - دعم الوقود - الأكثر تشويهاً.
 - التسليح - الأكثر عقماً (في ضوء خطط الأمن القومي).
- كما يجب الاتجاه إلى:

- "التحويلات النقدية" بدلاً من العينية كما تحدث محاولات الآن في إيران والمغرب ومصر والأردن.
- تنويع الاستثمارات بدلاً من تنويع المنتج (حدوث إخفاقات متعددة في محاولات تنويع المنتج).
- تنويع الأصول (رأس المال البشري من أهم الأصول التي يجب التنويع فيها لكونها غاية التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه)